نظم المؤتمر الصحافي لتوضيح الحقائق بين الاتحاد والشؤون

براك الصبيح: سنلجأ إلى المنظمات الدولية ان لم تحل «الشؤون» مشكلة منحها شهادة للجنة مخالفة للقانون والنظام الأساسي

جانب من المؤتمر الصحافي لاتحاد المزارعين

براك الصبيح متحدثا في المؤتمر الصحافي «تصوير: أحمد المهلهل»

كتب فارس العبدان

اتهم رئيس الاتحاد الكويتي للمزارعين براك فهد الصبيح وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بانها تميل الى طرف على حساب الطرف الآخر في الخلاف الناشب بين مجلسين في الاتحاد الكويتي للمزارعين ولا تقف بمسافة واحدة بين الأطراف المتنازعة بل انها نصرت الطرف المخالف للقانون والذي قام بتكسير أبواب الاتحاد ثلاث مرات خلال عشرة أيام وتم تسجيل ثلاث جنح عليهم في مخفر الشويخ الصناعية منها الاستيلاء على أوراق خاصة بالاتحاد وشهادات استثمارية بنكية تتجاوز قيمتها تسعمئة ألف دينار كويتي.

وقال الصبيح خلال حديثه في مؤتمر صحافي عقده صباح أمس في مقر الاتحاد بالشويخ أن وزيرة الشؤون المحامية والتي وصلت لكرسي الوزارة بعد اختيارها من بين مرشحي الدائرة الرابعة لتمثيلهم وقفت مع الطرف المخالف للقوانين والنظم بعدما نظم جمعية عمومية خارج أسوار الاتحاد برئاسة صالح الأنبعي ولم يحضرها سوى عشرة أشخاص فقط وشكل لجنة

الطرف الآخر قام بالاستيلاء على شهادات بنكية بقيمة 900 ألف دينار وسجلت عليه قضايا بمخفر الشويخ

من خمسة أشخاص ثلاثة منهم غير مسددين لاشتراكات الاتحاد ومنحتهم وزارة الشؤون شهادة بجمعيتهم وتجاهلت الجمعية المحايدة التي عقدت بالاتحاد بمشاركة عشرات المزارعين وبرئاسة فلاح العيبان بعدما وقع الاختيار عليه من قبل عدد من المزارعين القدامى كونه رئيس سابق للاتحاد وعلى درايه كاملة بالنظام الأساسي للاتحاد وتم على أساسه اختيار براك الصبيح ومجموعته لادارة الاتحاد وتم رفع كتاب لوزارة الشؤون لمنحه الشهادة لكنها مع الأسف تجاهلت كل ذلك ومنحت الشهادة للطرف الآخر.

واستغرب الصبيح من صمت وزيرة الشؤون المحامية ذكرى الرشيدي على هذا التجاوز الصارخ في منح الشهادة لاشخاص لا يملكون اغلبهم الصفة القانونية في ادارة شؤون الاتحاد على الرغم من ان وزارة الشؤون لا تملك السلطة المباشرة على الاتحادات والنقابات وفقا لكتابها المرسل لاتحاد المزارعين عام 2007

وشدد الصبيح الى ان تلك التصرفات سوف تضطر مجلس الادارة الى اللجوء للمنظمات الدولية من خلال تقديم شكوى مستعجلة حول تلك التدخلات مالم يحصل الاتحاد على حقوقه المسلوبه وذلك من خلال المؤسسات الرسمية في الدولة

ووصف الصبيح المقابلات التي اجراها قيادوا وزارة الشؤون مع رئيس الاتحاد وجموع المزارعين مع عدد من ممثلي الامة لا تعدوا كونها تسويف ومماطلة واضاعة للوقت مؤكدا ان اعضاء مجلس الادارة قاموا بارسال العديد من الكتب الى وزيرة الشؤون ولم تخرج باي نتيجة على الرغم من وعود وكيل الوزارة للنواب بعد الاجتماع الاخير

وهدد الصبيح في تصعيد الامور وايصال القضية الى رئيس مجلس الوزراء في حال لم تقم الوزارة في ايجاد حل سريع والتي كانت هي السبب في نشوبها وادخال المزارعين في هذه المتاهة معتبرا ان ماقام به البعض باقتحام مبنى الاتحاد وتكسير الاقفال وكسر الخزانة والاستيلاء على تلك الشهادات البنكية امر لا يمكن السكوت عليه وهو سرقة في وضح النهار مع الاصرار والترصد

عدد من الحضور

وبين الصبيح ان تنظيم مثل هذا المؤتمر الصحافي جاء لتوضيح الحقائق واللغط والشبهات التي اتت نتيجة الخلاف ما بين الاتحاد ووزارة الشؤون منذ بدايتها اثناء انتخابات مجلس 2012 بعد حل المجلس السابق لا فتا الى ان ممارسات الوزارة ادت الى عدم قدرة الاتحاد من التصرف في رصيدة المالي بالبنوك لمدة عام ونصف

أعرب عن أمله في مواصلة الوزارة لمشاريعها بكل شفافية

«المكتب الهندسي»: نأمل أن تستكمل «الأشغال» خطواتها في مكافحة الفساد

سلمان: الاتحاد والعاملون في القطاع الهندسي الخاص بدأوا يلحظون انطلاقة جديدة

عبدالعزيز الابراهيم

أعرب اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية عن امله في ان تستكمل وزارة الأشغال العامة الخطوات التي بدأت مؤخرا والتي تساهم الى حد كبير في مكافحة الفساد واستكمال ما تقوم به من مشاريع تنموية بكل شفافية و وفقا للأنظمة والقوانين، داعيا السلطة التشريعية الى مساندة مثل هذه التوجهات التي بدأ القطاع الهندسي وقطاع المقاولات يلحظها بشكل ملموس.

رئيس الاتحاد المهندس بدر السلمان أوضح في تصريح له أن الاتحاد والعاملين في القطاع الهندسي الخاص بدأوا يلحظون حراكا وتوجها وانطلاقة جديدة، لافتا الى ان الوزير بدأ بوضع لوائح مهنية شروط يتبعها الجهاز التنفيذي قبل وخلال طرح المشاريع او خلال تنفيذها، مما يعتبر طريقة متقدمة لمعالجة القضايا التي أثارها الاتحاد في أوقات سابقة.

وأشار السلمان الى بدء وزير الاشغال العامة بوضع وتنفيذ لوائح مهنية من شأنها مكافحة الفساد وتتوافق مع ما طالب به الاتحاد في اوقات سابقة من اخضاع المشاريع الى رقابة مسبقة من خلال اتمام مستندات المشاريع كاملة قبل طرحا من مخططات تفصيلية وجداول كميات ومواصفات للمواد المستخدمة، مما سيساهم في الاسراع بتنفيذ هذه المشاريع دون عوائق مستقبلية.

وأوضح رئيس اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية ان الاتحاد وفي هذا الاطار طالب بوقف طرح مشروع المشافي الاربعة دون مخططات للمشروع وبلا تحديد للشروط والمواصفات للمواد المستخدمة مما اثار الريبة في الاسعار المرتفعة التي قدمت كقيمة للمشافي المطروحة من وزارة الصحة، وان هذا الايقاف وطرحها بالطريقة الصحيحة ووفق النظم واللوائح التي وضعها الوزير مؤخرا سيتيح القيام بتنفيذ هذه المشاريع حسب البرنامج الزمني وحتى لا تدخل الوزارة في نفق مظلم مع جهات رقابية أخرى، وحتى لا يتعطل المشروع كما هو حال مشروع جسر جابر، والمشاريع التي تعاني من غياب التصميم التفصيلي وموافقات الجهات الاخرى والتأكد من عدم وجود عوائق.

وطالب السلمان بإلغاء المشاريع التي تخالف الانظمة والقوانين واستكمال المخططات والمواصفات وجداول الكميات والحصول على التراخيص الخاصة بها وازالة عوائق استلام مواقعها، واختيار مصمم ومشرف على تنفيذ المشروع وأخذ الموافقات اللازمة من الجهات المعنية بالمشروع قبل طرحها مرة أخرى، مضيفا اننا نأمل من الوزير ايقاف العمل بنظام التصميم والبناء او الحد منه للحد من الهدر في المال العام.

وزاد رئيس الاتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية أن توافر كافة الشروط الخاصة بوزارة الأشغال ولجنة المناقصات المركزية وديوان المحاسبة ولوائح وانظمة البيوت الاستشارية، ومزاولة المهنة، سيحد من امكانية التلاعب في مواصفات واشتراطات تنفيذ المشاريع، كما سيقضي على اية مخالفات متوقعة في المشروع، مضيفا ان هذه الكراسات المتضمنة لكافة الشروط ستحد بالتأكيد من الهدر بالأموال العامة والتي يمكن وقوعها جراء الاوامر التغييرية التي تحدث خلال التنفيذ.

ودعا السلمان بالزام الجهاز التنفيذي بتوفير كل هذه الاشتراطات واللوائح التي وضعها وزير الاشغال حتى تسد كافة ابواب الفساد في الاشغال، كما تطالب السلطة التشريعية ممثلة باعضاء مجلس الامة بدعم توجه الوزير وعدم الالتفاف الى الضغوط التي تهدف الى وقف مسيرة الاصلاح التي يبدو ان الوزير قد بدأ يتلمسها ويضع يده على مواطن الفساد في الوزارة ويداوي الجراح التي هدرت المال العام وعطلت مشاريع التنمية معربين عن الامل في ان يتبع خطوات الوزير خطوة اخرى لترتيب وتنظيف البيت الداخلي للأشغال.

تتمات

الغانم: محزن ومؤلم

الأمة، بحضور جميع اعضائه، عن تكليف الأمانة العامة لمجلس الأمة القيام بعمل «استطلاع» لأكبر شريحة من المواطنين بهدف معرفه أولويات المواطن الكويتي حتى تكون تحت نظر المجلس والحكومة عند وضع أولوياتهما، والتي من شأنها ملامسة حقيقة احتياجات ومتطلبات المواطنين.

وأوضح انه سيكون هناك العديد من اللقاءات التشاورية لجميع اعضاء مجلس الأمة دون استثناء، من أجل الخروج برؤية شاملة ومتكاملة لما فيه صالح المواطنين والكويت.

أضاف: أؤكد للشعب الكويتي أن الغالبية الساحقة لنواب مجلس 2013 وبحماس منقطع النظير وبصلابة لا تتزحزح عازمون على التجهيز لدور انعقاد مليء بالانجازات التي تحقق طموحات ابناء الشعب الكويتي وتحويلها إلى واقع عملي ملموس يشعر به المواطن.

من جهة أخرى وصف الرئيس الغانم ما يحدث في مصر الشقيقة بانه «امر محزن ومؤلم» لا يتمناه أي عربي أو مسلم، متمنيا أن يكون الحوار اساسا للعملية السياسية.

وقال الغانم: «بداية أتقدم بالعزاء الحار لجميع ذوي الضحايا بمختلف انتماءاتهم وطوائفهم، وأتمنى مع جميع المخلصين المحبين لمصر أن يعود الأمن والاستقرار الى هذا البلد الغالي على قلوب الجميع».

أضاف انه على ثقة بان المصريين سيغلبون صوت الحكمة والعقل وضبط النفس، مشيرا إلى أن «مصر بحاجة اليوم الى المساعدة بالكلمة الطيبة والمبادرات الفاعلة والنيات الصادقة، وكل أشكال الدعم المادي والمعنوي».

من ناحيته أوضح مراقب مجلس الأمة النائب سعود الحريجي أن مكتب المجلس كلف اللجان البرلمانية تحديد اولوياتها التي سيقدمها المكتب بدوره للحكومة للتوافق عليها تمهيدا لاقرارها في دور الانعقاد المقبل.

وقال الحريجي في تصريح للصحافيين عقب اجتماع المكتب ان مكتب المجلس تناول عدة موضوعات، ومنها موضوع تحديد اولويات المجلس، مشيرا الى ان مكتب المجلس طلب من كل لجنة تحديد اولوياتها لعرضها على الحكومة.

اضاف ان مكتب المجلس وافق على عمل استقراء لجميع قطاعات الدولة للتعرف على اولويات المواطن البسيط، وما يشغل ذهنه من قوانين، حتى يسعى المجلس الى تحقيقها ويكون لها الاولوية في الاقرار بالتوافق مع الحكومة.

وعن القوانين التي تم اقرارها في المجلس المبطل السابق وفق حكم المحكمة الدستورية، اوضح الحريجي ان مكتب المجلس ينتظر الرأي القانوني والدستوري فيها، مشيرا الى ان هناك قوانين شعبية وتنموية سيدفع بها المجلس في الجلسة المقبلة لإقرارها والاستعجال بها.

22 سبتمبر

ختام الموعد النهائي للمهلة القانونية المحددة من قبل المحكمة لتقديم الطعون على نتائج الانتخابات البرلمانية الماضية ومرسوم الصوت الواحد.

«الاعلام»: انقطاع

وقال وكيل وزارة الاعلام صلاح المباركي في تصريح لـ «كونا» ان المولدات الكهربائية عملت تلقائيا اثر انقطاع التيار موضحا ان الوزارة تعاملت مع هذا الانقطاع حال حدوثه.

واضاف المباركي ان هذا الانقطاع البسيط والمحدود في التيار الكهربائي لم يؤثر على استمرارية بث البرامج الاذاعية اوالتلفزيونية في جميع محطات وقنوات الوزارة.

واثنى في هذا الصدد على الدور الفعال الذي قامت به وزارة الكهرباء والماء بالاستجابة السريعة لمعالجة الخلل واعادة التيار الكهربائي الى الوزارة.

السيسي: «الأخوان»

ووجه رسالة لمعارضي الانقلاب أن مصر تتسع للجميع وإننا حريصون على كل نقطة دم مصرى وطالبهم بمراجعة مواقفهم الوطنية وأن يعوا جيدا أن الشرعية ملك للشعب يمنحها لمن يشاء ويسلبها متى يشاء، وان حماية الدولة ستبقى أمانة في أعناق الجيش والشرطة والشعب المصري.

واعرب وزير الخارجية المصري نبيل فهمي أمس عن رفض حكومته لاي وساطة غربية بينها وبين جماعة الاخوان المسلمين مطالبا اوروبا والولايات المتحدة بتفهم موقف الحكومة المصرية المؤقتة مما يحدث في مصر.

وقال فهمي في مقابلة مع مجلة «دير شبيغل» الالمانية ان مصر «تسير على طريق الديمقراطية ودولة القانون رغم الوضع الكارثي الذي تمر به في الوقت الحالي» مؤكدا ان الحكومة المصرية «تحافظ على خارطة طريق للوصول الى ذلك».

وانتقد قيام الغرب بتقييم ما يحدث في مصر من جانب واحد معربا عن خيبة امله من عدم رؤيته لاعمال العنف التي بدرت من الجانب الاخر وعدم إدانتها.

ونفى ان تكون مصر في طريقها الى دكتاتورية عسكرية مؤكدا ثقته بـ «الجيش المصري» الذي لا يسعى الى تسلم السلطة بل الى البقاء في ثكناته».

واعرب عن ثقته في أن حالة الطوارئ ستنتهي في مصر بعد شهر لافتا الى ان «الحكومة المصرية تؤيد اشراك جماعة الاخوان في العملية السياسية من منطلق ان من لا يخالف القوانين يستطيع المشاركة في العملية».

واكد فهمي رفض بلاده محاولات تدويل النقاش حولها مشددا على ان هذه المحاولات لن تؤدي الا الى مزيد من الاستقطاب والتوتر والتاخر في المصالحة السياسية.

وحذر حول حقيقة الاوضاع التي شهدتها البلاد من وجود عنف عشوائي أو مبرمج في مختلف انحاء مصر الامر الذي يعد تطورا فارقا على الساحة المصرية مؤكدا ان الغرض من هذا العنف هو ارهاب المواطنين وترويعهم وهز الكيان المصري.

وقال أن «المجتمع الدولي سلط الضوء على أهمية ضبط النفس الحكومي فيما يتعلق بفض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة دون ان يهتم بالقدر نفسه من التنديد بالعنف الذي شهدناه من الأطراف غير الحكومية والذي شهد حرق مستشفيات ومتاحف وكنائس ومقار شركات وجزء من مبنى وزارة المالية» مؤكدا انه لا صلة لذلك بمظاهرات سلمية.

وحول احتمال سحب المساعدات الاجنبية أو وقفها في هذه المرحلة دان وزير الخارجية المصري هذه التصريحات مؤكدا ان «القضية المطروحة في مصر أكبر بكثير من التعامل معها من زاوية المساعدات».

وقال ان «مصر تقدر تماما ما قدم لها من مساعدات أجنبية عبر سنوات طويلة وأن الهدف منها تحقيق نتائج محددة في الساحة المصرية لها منظور ايجابي على الوضع الإقليمي ومصالح الدولة الدائنة».

وأكد الاتحاد الاوروبي انه سيعيد النظر في علاقاته مع مصر وانه سيواصل جهوده لإنهاء العنف والعودة إلى العملية الديمقراطية هناك.

وقال رئيس المفوضية الأوروبية خوسيه مانويل باروسو ورئيس المجلس الأوروبي هيرمان فان رومبوي في بيان مشترك ان «الاتحاد الاوروبي سيظل بالتعاون مع شركائه الدوليين والإقليميين يشارك بقوة في الجهود الرامية إلى تعزيز الحد من العنف واستئناف الحوار السياسي والعودة إلى العملية الديمقراطية».

نواب: مع نظام

وحول موقف المجلس الجديد من القوانين والتشريعات التي اقرها «المبطل 2» قال العازمي ان «كافة القوانين محل اهتمامه وسيعمل على اقرارها اذا حظيت بتوافق اراء جميع النواب، مبينا انه» مع بداية دور الانعقاد المقبل سيتم تبني هذه القوانين ولكل حادث حديث».

من جهته أكد النائب حمدان العازمي ان المرحلة الحالية تتطلب تعديل النظام الانتخابي الحالي، واقرار نظام توافقي يحتوي جميع شرائح المجتمع، ويحقق العدالة في توزيع الدوائر الانتخابية.

وقال حمدان العازمي في تصريح صحافي ان النظام القائم لم يحقق الاهداف المنوطة فيه من تحقيق العدالة الاجتماعية، بل ساهم في زيادة السلبيات في الانتخابات ومنها تشتيت المجتمع الكويتي وتفشي ظاهرة شراء الأصوات، مؤكدا اهمية أن يلتف الجميع حول النظام الانتخابي الجديد ويجب أن يشارك خلاله جميع التيارات السياسية.

ورحب العازمي بفكرة تعديل النظام الانتخابي، بحيث يتم تعديل الدوائر الانتخابية الى عشر دوائر وصوتين، لافتا الى ان الدوائر الخمس الحالية تعتبر ظالمة للوطن قبل المواطنين.

وقال: «سندعم بقوة هذه التعديلات وذلك للحفاظ على اهداف العملية الديمقراطية وهي احتواء جميع شرائح المجتمع الكويتي»، موضحا انه سيتم التنسيق مع زملائه النواب في هذا السياق وذلك للتدرج في اقراره.

وبين ان الجميع يهدف الى التوافق والتصالح الوطني ومشاركة جميع الأطراف السياسية والاجتماعية في العملية الانتخابية، فلابد من تعديل النظام الحالي من اجل تحقيق المصلحة العامة المجتمع.

في السياق نفسه علق استاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت سامي خليفة على تصورات اعضاء مجلس الأمة التي تتعلق بالنظام الانتخابي، ورغبة بعض النواب في تعديل النظام الحالي المعروف باسم «الصوت الواحد».

وقال خليفة في تصريح خاص لـ «الصباح» إنه في حال إجراء أي تعديلات على النظام الانتخابي «الصوت الواحد» يجب أن يكون برغبة أغلبية نيابية، وليس من خلال ضغوطات خارجية من الشارع الكويتي، مبينا ان تكون هناك متابعة برلمانية لمتطلبات المواطن الكويتي تتمثل فيها العدالة والتمثيل البرلماني.

أضاف أنه من الضروري اشراك مؤسسات المجتمع المدني وصناع القرار في هذا الجانب من أجل تمكين التعديلات الدستورية حتى تخرج بالشكل الذي ينبغي ان تكون عليه

واوضح خليفة أن جميع التصورات والرؤى النيابية سوف تكون محل نقاش وتحليل تحت قبة عبدالله السالم، ومن ثم ستحال إلى الجهات القانونية التي تتمثل في المحكمة الدستورية لإبداء وجهات نظرها في هذا الجانب.

من جهته قال الخبير الدستوري الدكتور محمد الفيلي ان تعديل القوانين من اختصاص مجلس الأمة، وأن المحكمة الدستورية لم تمانع في نظام الصوت الصوت، إذا أجريت موافقة مجلس الأمة

واكد الفيلي أن فكرة الصوت الواحد ليست سيئة اذا كنا نعرف ماذا نريد، مشيراً إلى أن التصويت بأصوات كبيرة يجعل الناس تتجه إلى نظام القائمة أو القبلية.

من جهته قدم النائب سعدون حماد العتيبي اقتراحا بقانون، يجعل دوائر انتخابات المجلس البلدي خمسا، وكل دائرة تنتخب عضوين والناخب يدلي بصوت واحد.

وجاء في المقترح: مادة أولى: يستبدل بنص البند «أ» من المادة الثالثة من القانون رقم «5» لسنة 2005 بشأن بلدية الكويت النص التالي: يشكل المجلس البلدي من:

أ-عشرة أعضاء منتخبين وفقاً لأحكام قانون انتخاب أعضاء مجلس الامة على أن ينتخب عضوان عن كل دائرة من الدوائر الانتخابية الخمس المبينة في الجداول المرفقة لهذا القانون، وأن يكون لكل ناخب حق الإدلاء بصوته لمرشح واحد في الدائرة المقيد فيها، ويكون باطلا التصويت لأكثر من هذا العدد.

مادة ثانية: يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة ثالثة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القانون.

ونص الجدول المرافق للاقتراح بقانون بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية المجلس البلدي على أن يكون تحديدها كالتالي:

الدائرة الانتخابية الأولى: وتتكون من: الشرق - الدسمة - المطبة - دسمان - بنيد القار - الدعية - الشعب - جزيرة فيلكا وسائر الجزر - حولي - النقرة - ميدان حولي - بيان - مشرف - السالمية - البدع - الرأس - سلوى - الرميثية - ضاحية مبارك العبدالله الجابر

الدائرة الانتخابية الثانية: وتتكون من: المرقاب - ضاحية عبدالله السالم - القبلة - الشويخ - الشامية - القادسية - المنصورية - الفيحاء - النزهة - الصليبخات - الدوحة - غرناطة - القيروان

الدائرة الانتخابية الثالثة: وتتكون من: كيفان - الروضة - العديلية - الجابرية - السرة - الخالدية - قرطبة - اليرموك - ابرق خيطان - خيطان الجديدة - السلام - الصديق - حطين - الشهداء - الزهراء

الدائرة الانتخابية الرابعة: وتتكون من: الفروانية - الفردوس - العمرية - الرابية - الرقعي - الأندلس - جليب الشيوخ - ضاحية صباح الناصر - الشدادية - صيهد العوازم - الرحاب - العضيلية - العارضية - اشبيلية - ضاحية عبدالله المبارك - الجهراء الجديدة - الصليبية والمساكن الحكومية - مدينة سعد العبدالله - الجهراء ومناطق البر الممتدة من حدود دولة الكويت مع العراق شمالاً وغرباً وحدود الكويت مع المملكة العربية السعودية حتى مركز المتباهة جنوبا

الدائرة الانتخابية الخامسة: وتتكون من: الأحمدي - المقوع - وارة والصبيحية والجعيدان حتى حدود الكويت مع المملكة العربية السعودية غربا - هدية - الفنطاس - المهبولة - أبو حليفة - الفنيطيس والمسيلة وضاحية صباح السالم - الرقة - الصباحية - الظهر - العقيلة - القرين - العدان - القصور - مبارك الكبير - ضاحية فهد الأحمد - ضاحية جابر العلي - الفحيحيل - المنقف - ضاحية علي صباح السالم وميناء عبدالله - الزور - الوفرة - وتشمل المناطق الجنوبية حتى حدود الكويت مع المملكة العربية السعودية جنوبا

في سياق آخر اشاد النائب عبدالله العدواني بجهود نائب رئيس الوزراء وزير الدفاع الشيخ خالد الجراح «الذي اتخذ قرارات انسانية وعملية تجاه اخوانه العسكريين ورفع المعاناة عنهم، بعد اعادة المسرحين لوظائفهم وتمديد اقامتهم في المساكن الممنوحة لهم»، معتبرا أن «ماقام به بداية موفقة وتعاون صريح مع مجلس الامة».

وقال: إن «قرارات وزير الدفاع الأخيرة بداية موفقة، وتنم عن رغبة صادقة من رجل عسكري يعرف احتياجات ومتطلبات منتسبي المؤسسة العسكرية»، داعيا الى دعمه ومساندته في كل ماتحتاجه.

واضاف العدواني ان «إنسانية الجراح لم تقف عند هذا الحد، بل تجاوزته الى الاستعداد المبكر لحملة الحج الخاصة بمنتسبي وزارة الدفاع، وضم ذوي الشهداء لها ما يظهر البعد الانساني له، ويؤكد قربه من كافة القطاعات العسكرية والإدارية في وزارة الدفاع»، مثمنا هذه المبادرات.

إلى ذلك ناشد النائب عبدالله التميمي نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد تحفيز الاجهزة الامنية، ممثلة بجهاز أمن الدولة والمباحث الجنائية وكافة الاجهزة الاخرى، بضرورة الحذر واليقظة والتعامل مع أي مؤشرات أمنية لخلايا إخوانية مصرية نائمة في البلاد.

وطالب بالضرب بيد من حديد تجاه أي موقف تقوم به تلك الخلايا لعكس العبث الامني الذي يجري في مصر على البلاد.

الحرس: قبول

الشخصية وحصلوا على معدلات مرتفعة من أصل 1036 متقدما.

وفي هذا السياق قال قائد الشؤون العسكرية في الحرس الوطني ورئيس لجنة القبول العميد الركن سعد جابر الحجرف ان المقبولين الذين اختارتهم لجنة اختيار الضباط سيتخرطون في كلية علي صباح السالم العسكرية لمدة ثلاث سنوات ليتم تخرجهم بعدها برتبة ملازم في الحرس الوطني على ان تكون خدمتهم في الوحدات المقاتلة، وأفاد العميد الركن سعد الحجرف بأن اللجنة أجرت المقابلات الشخصية على مدار عدة أيام متصلة ووضعت في اعتبارها الإجراءات والأسس والمعايير التي تضمن العدالة وتكافؤ الفرص بين الجميع استنادا إلى توجيهات القيادة العليا للحرس الوطني ممثلة في سمو الشيخ سالم العلي الصباح رئيس الحرس الوطني ومعالي الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح نائب رئيس الحرس الوطني وسعادة وكيل الحرس الوطني بالتكليف اللواء الركن مهندس هاشم عبدالرزاق الرفاعي.

«الأوقاف»: مستمرون

الحج في الوزارة رومي الرومي في تصريح صحافي ان هذه الآلية اعتمدت في موسم هذا العام للحد من التلاعب في تأشيرات الحج المخصصة لهذه الفئة وايمانا من الوزارة ممثلة بمكتب شؤون الحج بالمسؤولية الملقاة على عاتقه في هذا الشأن.

واشار الرومي الى ان آخر موعد لتسجيل المقيمين بصورة غير قانونية سيكون نهاية دوام يوم الأربعاء المقبل داعيا كل من لديه رغبة في اداء الحج هذا العام الى سرعة التسجيل لدى مكتب شؤون الحج مصطحبا معه الاوراق الثبوتية اللازمة.

البلدية: الحليب

اسمه وبياناته على المنافذ الحدودية، وقالت المسلم أن المنتج الذي يرد الى الكويت هو تحت اسم غين بلس اي كيو للأطفال من عمر سنة إلى 3 سنوات من انتاج ايرلندا وهو يخضع للإجراءات المعتادة من حيث الفحص والتصريح بعد ثبوت الصلاحية للاستهلاك الآدمي، بينما الحليب الذي تسورده السعودية وتداول خبره في موقع التواصل الإلكتروني باسم سيميلاك غين بلس.

الأسد: سنتعامل

وقال الاسد خلال لقائه عددا من رؤساء الاحزاب والنقابات المهنية في موريتانيا ان «سوريا رحبت بكل الجهود البناءة والصادقة لايجاد حل سياسي للازمة لكنها في الوقت نفسه مصممة على مواجهة الارهاب حتى اجتثاثه من جذوره».

55 الف أسرة

وقال مدير إدارة الدفاع المدني هاشم حسين عبدالله في تقرير قدمه لمجلس الولايات ان السيول الجارفة والامطار الغزيرة ادت إلى انهيار الاف المنازل والمؤسسات الحكومية مبينا ان السيول المصاحبة للامطار التي كانت فوق المعدل ادت إلى تفاقم الازمة.

وحذر عبدالله من ارتفاع مناسيب نهر النيل في ظل استمرار هطول الامطار بالهضبة الاثيوبية داعيا المواطنين القاطنين بالجزر وبالقرب من مجاري الانهار إلى أخذ الحيطة والحذر.